مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2022 ص 400 - 431

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول:2022/04/26

حقوق الطفل في التعليم خلال الربع الأول من الالفية الثالثة، الفجوة بين التشريعات المنَظَمة والنتائج المحَقَقَة

Children's rights in education during the first quarter of the third millennium,The gap between organized legislations and achieved results

د. شروال رشيد*[1]

[1]جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (الجزائر)،

www.cheroualrachid@hotmail.fr

الملخص:

إن حقوق الطفل هي بمثابة الروح من الجسد لحقوق الإنسان، و أن الحق في التعليم يجب أن يكون في متناول الجميع ومن دون أي تمييز، حتى يكون بمقدور جميع الأطفال الذهاب إلى المدرسة، والاستفادة من نفس الفرص لبناء مستقبلهم، لذلك تضاعف في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة خاصة: اهتمام المنظمات العالمية المعنية بالطفولة في العالم، بالعمل على تجسيد هذا الحق الجوهري على –ارض الواقع– بعد أن كرس –بصورة نظرية– في نصوص تشريعية تضمنتها مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل؛ ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل لكن بين مثالية النصوص القانونية وواقعية الإجراءات التطبيقية، وبين التشريعات المنظمة والنتائج المحققة، هناك فجوة بين الجانبين؛ كما هناك رصد سنوي لمدى تطبيق حق التعليم للجميع، خلال الربع الأول من القرن 21 يؤكد أن الكثير من الأطفال لا يزالوا محرومين من حق التعليم.

الكلمات المفتاحية: الطفل، حقوق الطفل، حقوق الطفل في التعليم، الألفية الثالثة، التشريعات المنَظَمة، النتائج المحَقَقَة.

*المؤلف المرسل

Abstract

The rights of the child are the soul from the body of human rights, and that the right to education must be accessible to all and without any discrimination, so that all children are able to go to school, and benefit from the same opportunities to build their future, so it doubled At the end of the second millennium and the beginning of the third millennium especially : the interest of international organizations concerned with childhood in the world, in working to embody this fundamental right - on the ground - after it was theoretically enshrined in legislative texts included in the various international conventions related to the rights of the child; Including the Convention on the Rights of the Child (adopted by United Nations General Assembly Resolution No. 44/25 of November 20, 1989).

But between the idealism of legal texts and the realism of applied procedures, and between the organized legislations and the achieved results, there is a gap between the two sides. There is also an annual monitoring of the extent of the implementation of the right to education for all, during the first quarter of the twenty-first century: it confirms that there are many children around the world at the present time that is still deprived of the right to education.

Keywords: The child, child's rights, child's rights in education, the third millennium, the organized legislations, the achieved results.

مقدمة:

تخوض الأمم المتطورة –في مطلع– الألفية الثالثة: حروب علمية طاحنة ومعارك معرفية شرسة وصراعات تكنولوجية ضارية، وتجابه تحديات مجتمعية ضخمة ورهانات اقتصادية كبيرة من أجل استشراف المستقبل وتسبيقه والتحكم فيه، و من بين تلك التحديات والرهانات العمل الحثيث على ضمان حق الطفل في التعليم – كحق أساسي من حقوق الإنسان في الوقت الراهن إذ يعتبر الحق في التعليم حق لكل طفل في هذا العالم، وهو في ذات الوقت حق من حقوق الإنسان، وهو في نفس الوقت وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتفعيل حقوق الإنسان الأخرى ؛ والتعليم بوصفه حقاً تمكينياً: هو الوسيلة الأساسية التي يمكن بها الأطفال والأفراد الآخرين، أن يشاركوا في

الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة في مجتمعاتهم؛ وللتعليم دور حيوي ورئيسي في حماية الأطفال من العمل الاستغلالي الذي ينطوي على مخاطر، وكذلك من الاستغلال الجنسي، وفي تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة.

لذلك ازدهرت المعايير العالمية المعنية بحقوق الطفل ازدهاراً هائلاً، وعرفت ارتقاء كبيرا في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، وقد تم ترجمة ذلك تشريعيا من خلال مختلف الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها معظم دول المعمورة، خاصة: اتفاقية حقوق الطفل(المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989) والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل؛ بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية المعتمد بنيويورك في 25 ماي 2000 والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل؛ بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في 1 فبراير 2002 والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1990 وترتب على هذه المصادقة إلزام حكومات الدول المصادقة على أعمال محتوى هذه الاتفاقيات وتطبيق بنودها، حتى يتمكن الأطفال من الاستفادة من حقوقهم وعلى رأس ذلك الحق في التعليم للجميع ومدى الحياة؛ وهذا ما أكدت عليه منظمة اليونسكو باعتبارها مسؤولة على ضمان حق التعليم في العالم على أن هذا الأخير هو من مسؤولية الدول والحكومات إذ إن:" ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، يتطلب غالباً جهدًا جماعياً تشترك فيه الأطراف الفاعلة كلها، وتعمل بصورة متضافرة من أجل الوفاء بمسؤولياته." [1]

وهذا ما عكفت اليونيسكو على المطالبة به منذ سنوات عديدة تنفيذا لتلك الالتزامات:" قبل ثلاثين عاماً تعهدت جميع الحكومات تقريباً باحترام حقوق الطفل وحمايتها وتعزيزها، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل (CRC) هي أكثر معاهدة دولية لحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها على نطاق واسع في التاريخ، وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية لا تزال هناك تحديات كبيرة، وظهرت مجالات جديدة من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال." [2] إلى الحد تشريع حق متابعة تلك الدول ومقاضاتها أمام القوانين السارية المفعول، بناء على

الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من الأطراف الموقعة: "لقد صدّقت جميع البلدان على اتفاقية دولية واحدة –على الأقل– ملزمة قانوناً: تتعلق بالحق في التعليم، وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية احترام هذا الحق وحمايته؛ وتتضمن حالياً 82 % من الدساتير الوطنية حكماً بشأن الحق في التعليم، و يعتبر هذا الحق في أكثر من نصف البلدان قابلاً لمقاضاة من ينتهكه، ما يعطي المواطنين الإمكانية القانونية لمقاضاة الحكومة في حالة انتهاكها له." [3]

لكن رغم ذلك مازالت إلى حد الآن تسجل اختلالات وثغرات في تحقيق تلك الحقوق التي ترصعت بها ديباجات ونصوص تلك الاتفاقيات؛ فبين مثالية التنظيمات التشريعية وقداسة النصوص القانونية، وبين واقعية الإجراءات التطبيقية وحقيقة الممارسات الميدانية –من جهة– وبين الصكوك العالمية المنظمة والنتائج المحلية المحققة، هناك هوة سحيقة بين القول والفعل وهناك فجوة بين النظرية والتطبيق في هذا الإطار؛ فالتقييم السنوي والرصد الدوري لمدى تطبيق حق الطفل في التعليم مدى الحياة في إطار سياسة التكوين المستمر والتنمية المستدامة؛ التي أقرتها الأمم المتحدة لغاية عام 2030

(وخاصة للربع الأول من القرن الحادي والعشرين) يؤكد أن ما تعهدت به الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات مازال بعيد المنال ، وان هناك الكثير من الأطفال عبر العالم في الوقت الراهن لا يزالوا محرومين من الالتحاق بالمدرسة، والاستفادة من حق التعليم للجميع ومدى الحياة.

1. تعريف الطفل:

إن كلمة طفل في اللغة العربية هو: "جمع أطفال: أي ولد صغير، والطفل هو الصغير من كل شيء؛ والطفولة: أولى مراحل حياة الإنسان، أي بين الولادة والبلوغ"[4] والطفل –أيضا– هو:" جمع أطفال أي الصغير ومؤنثه الطفلة، والطفل – بكسر الطاء– أي المولود أو الوليد حتى البلوغ." [5] والطفل –أيضا– يعني:" الصغير من كل شيء، يدعى الصبي طفلا حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم." [6] ويطلق لفظ الطفل على: " الحدث أو الصبي أو النشء أو صغير السن." [7]

أما الطفل (Enfant) في اللغة الفرنسية:" منحدرة من اللغة اللاتينية (Infans) (-antis) أي لا يتكلم؛ وولد أو بنت في عمر الطفولة، والطفولة (Enfance) من اللغة اللاتينية (Infantia) وهي فترة حياة الطفولة، من الولادة الى المراهقة، والطفل : ولد أو بنت مهما كان عمره ، والطفل: هو المنحدر والشخص الذي –يعتبر– مرتبطا بأصوله بأرض أو شيء." [8] والطفل –أيضا– : "من اللاتينية (Infans) أي الذي لا يتكلم بعد، من (In-Négatif) و(Fari-parler) والطفل: كائن بشري في عمر الطفولة : بنت آو طفل آو صغير(Petit) ." [9]

ويعرف الطفل حسب ما تضمّنته اتفاقيّة حقوق الطفل أنه:"هو أيّ إنسان لم يصل الثامنة عشر من العمر بشكل عام، ولم يبلغ سنّ الرُّشد قبل هذا العمر بموجب القانون المُطبّق في بلده –مكان إقامته– بشكل خاصّ، وحتى يكون الشخص طفلا يجب أن يكون أولا غير بالغ سن الثامنة عشر، ولا يكون القانون الوطني يحدد سنا للرشد أقل من ذلك –أي مما حددته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989– والتي صادقت عليها أغلب دول العالم." [10] وتعرف اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة – نسخة الأطفال– وتشرح هذه الأخيرة (من هم الأطفال، وجميع حقوقهم، ومسؤوليات الحكومات تجاه الأطفال، جميع الحقوق في هذه الاتفاقية مترابطة، وهي متساوية في الأهمية، ولا يجوز حرمان الأطفال منها.) في المادة الأولى 01 الطفل بأنه:" هو أي شخص يقل عمره عن 18 سنة." [11] وحسب جامعة جونز هوبكينز فالطفل الذي يشمله القانون: " هو أي شخص لم يبلغ من العمر 18 عاما، ويجوز تطبيق عمر مختلف في الحالات المبينة في هذا القانون، وفي حالة وجود شك حول سن الرشد وسن القصور: يجب افتراض سن القصور ويجب استثناء الجهل بسن الطفل لوسيلة الدفاع " [12]

أما في التشريع الجزائري فقد نصت المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية على ما يلي:" يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة عشر، أي يعتبر طفلا كل من لم يتم الثامنة عشر من عمره بينما نصت المادة الأولى من قانون الطفولة و المراهقة على أن القصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرين عاما، و تكون صحتهم و أخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا

بمستقبلهم: يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية و المساعدة التربوية." [13] ويعرف الطفل في التشريع الجزائري وذلك: طبقا للمادة 10 من القانون المدني حدد المشرع الجزائري سن الرشد : بتسعة عشرة سنة كاملة ، و سن الرشد المدني 19سنة، وسن الرشد الجنائي 18 سنة، والمسؤولية الجنائية المخففة 13 سنة، وسن الزواج و سن الانتخاب 19 سنة و 18 سنة، والسن القانوني للعمل وعقود التمهين 16 سنة و 15 سنة؛ و حسب ما أشارت إليه وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فإنه:" يحدد سن الرشد المدني محدد حسب المادة 40 من القانون المدني بسن 19 سنة. " [14]

2. تعريف الحق :

إن كلمة حق في اللغة العربية من:" الفعل حَقَّ: حقا وحقوقا: أي صح وثبت، وحق الأمر؛ وحق على وجب، ويحق لي أن أي يعود لي؛ وحق هو جمع حقوق: شيء ثابت يقينا لا يسوغ إنكاره؛ والحق: ما هو واجب وعدل وقانون بحسب النظم الأخلاقية ." [15]

أما كلمة حق (Droit) في اللغة الفرنسية فهي منحدرة من:" اللغة اللاتينية (Directum) وحق: ما هو صحيح، والحق: هو مَلَكَة إتمام (إنهاء) (انجاز) أو لا لشيء، والحق هو فرض شيء على الآخر–بالنظر– للقوانين الفردية أو الجماعية – المتعارف عليها– وحقوق الإنسان هي تلك:الحقوق والحريات التي يمتلكها كل فرد – بسبب واحد فقط– طبيعته البشرية." [16] وتأتي كلمة حق –أيضا– من: "اللاتينية (Directus) أي مباشرة (Direct) أي بدون التفاف أو دوران، والتي تعطي كلمة (Directum) أي ما يفرضه (يطالب به) إي واحد، وما هو مسموح طبقا لقاعدة أخلاقية أو اجتماعية، وحقوق الإنسان: معرفة بواسطة تشريع 1789 وتعتبر حق طبيعي." [17]

وتنبه اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة –نسخة الأطفال– في المادة الثانية (02) إلى أن: " جميع الأطفال يمتلكون هذه الحقوق ، بصرف النظر عمن هم أو أين يعيشون أو أي لغة يتكلمون أو ما هو دينهم أو أفكارهم أو أشكالهم، ما إذا كانوا أولاد أو بنات، أو إذا كانوا ذوي إعاقة أو أغنياء أو فقراء، وبصرف النظر عمن يكون

آبائهم أو أسرهم وأفكارهم ومعتقداتهم أو ماذا يعملون، ولا يجوز معاملـــة أي طفـــل معاملة غير عادلة لأي سبب من الأسباب ." [18]

3. تعريف حقوق الطفل:

يقصد بحقوق الطفل تلك الحقوق التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة، من خلال الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) خلال عام 1966؛ وصدقت عليها كل دول وحكومات وأمم العالم تقريبا، والتزمت بتطبيقه على جميع الأفراد بما في ذلك الأطفال؛ وقد تبنّت الأمم المتحدة الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) عام 1966 وقد صدّقت جميع أُمَم الكرة الأرضية تقريباً على هذا الميثاق متعدد الجوانب أو انضمت إليه، أي أنها أصبحت مُطالبة بإيفاء وفرض الحقوق التي عبّر عنها هذا الميثاق، والتي تُعتبر عالمية تنطبق على الجميع دون استثناء بما في ذلك الأطفال، بيد أنهم رغم امتلاكهم جميع الحقوق لن تتفعّل بعض حقوقهم، مثل الحق بالزواج أو الاقتراع حتى يصلوا للسن القانوني." [19] ومن الحقوق العامة التي تنطبق على الأطفال: الحق في الحياة، والحق بالحماية، وحق التحرر من العذاب وحق التحرر من المعاملة أو العقاب القاسيَين، أو اللاإنسانيين أو المذلّين، وحق الانفصال عن البالغين إذا اتّهموا بجريمة ما، والحق بالتحكيم السريع، والحصول على معاملة ملائمة لأعمارهم، وتنظم المادة 24 حق الطفل بحماية خاصة لكونه قاصراً شرعياً، وحقه في الحصول على اسم وحقه في الحصول على جنسية." [20]

4. تعريف حقوق الطفل في التعليم :

إن حق الطفل في التعليم:"هو أحد المبادئ الخمسة الرئيسية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وخصص لها المادتان 28 و 29، وتتعهد الدول التي صادقت عليها بمكافحة الجهل والأمية، الحق في التعليم أساسي لأنه يساعد على دعم جميع حقوق الطفل الأخرى؛ وبتمكين الكل من الوصول إلى تربية ذات جودة :أحد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، و سيكون الهدف هو تمكين 619 مليون طفل(تتراوح أعمارهم بين3و18عامًا) من التمدرس، بزيادة 57٪ عن اليوم. " [21]

وتؤكد اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة –نسخة الأطفال– في المادة الثامنة والعشرين (28) أن : " لكل طفل الحق في التعليم ؛ ويجب أن يكون التعليم الأساسي مجانيا وأن يكون التعليم الثانوي والتعليم العالي متوفرين ، وينبغي تشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة للحصول على أعلى مستوى تعليمي ممكن ؛ وعلى المدارس احترام حقوق الأطفال وعدم ممارسة العنف بأي شكل من الأشكال." [22] ويهدف هذا التعليم حسب الاتفاقية نفسها في المادة التاسعة والعشرين (29) على أن الهدف من ذلك هو: ينبغي أن يساعد التعليم الذي يحصل عليه الأطفال على تطوير شخصياتهم ومواهبهم وقدراتهم بشكل كامل؛ و ينبغي أن يعلمهم حقوقهم واحترام حقوق الآخرين وثقافاتهم واختلافاتهم، والعيش في سلام و أن يحموا البيئة. " [23]

5. حقوق الطفل في التعليم في ضوء مثالية النصوص التشريعية:

اجتهدت المنظمات الكونية المهتمة بشؤون الطفل والمدافعة على حقوقه في الحياة، ومن ضمنها –الحق في التعليم– على تأسيس تشريعات ووضع تنظيمات وصياغة قوانين، تكفل له هذا الحق وتضمن له الاستفادة منه، وتتابع قضائيا الدول والحكومات والهيئات والأفراد التي ترفض أو تتهاون في تلبية هذه الحقوق؛ لذلك يمثل تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث الالتحاق بالمدرسة، والمشاركة في عمليات التعليم والتعلم، والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يتحها التعليم: طموحات أساسية مترابطة بهدفين من أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام2030 ، و هما:" هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم وهدف التنمية المستدامة 5 الخاص بالمساواة بين الجنسين، وهذان الهدفان ضروريان أيضاً لتحقيق برنامج:التعليم حتى عام 2030 إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛ الذي يدعو البلدان إلى اعتماد استراتيجيات لا تتطرق فقط إلى انتفاع الجميع بالتعليم بل تتناول أيضاً قضايا جوهرية تتعلق بالمساواة بين الجنسين. " [24] لهذا الغرض –أيضا– أكدت كاميلا كروسو رئيس الحملة العالمية للتعليم 2015 أن هذا الأخير:" ليس مجرد جزء واحد من أجندة التنمية المستدامة، وتحقيق الحق في التعليم للجميع هو: جزء لا يتجزأ في تحقيق بقية الأهداف والحقوق . " [25]

وضعت المنتديات العالمية والإعلانات الدولية المنعقدة لغرض تكريس حق الطفل في التعليم نصوصا قانونية ، ومنها إعلان انشيون (جمهورية كوريا) في شهر مايو 2015 الذي يعتبر مثابة التزامات تاريخية من قبل الدول والحكومات والهيئات والشخصيات المشاركة؛ فيما يتعلق بتغيير حياة الناس في العالم –اليوم– وبفضل رؤية جديدة ومبتكرة للتعليم وتدابير جريئة ومثيرة، ترمي إلى تعهد الجميع :" بتعزيز فرص التعلم الجيد مدى الحياة للجميع في كل السياقات وعلى كل مستويات التعلم، وتعزيز إمكانية الانتفاع المنصف بفرص التعلم الجيد والتدريب الجيد ، في المجال التقني والمهني وبفرص التعليم العالي والبحث." [26] .

فطالما كان:"هذا الاستثمار في رأس المال البشري هو الأولوية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الاقتصادية المتطورة، وتزايد ثلاثة أنواع من المهارات في أسواق العمل وهي المهارات المعرفية المتقدمة مثل حل المشكلات المعقدة، والمهارات الاجتماعية السلوكية مثل العمل الجماعي، واكتساب مجموعة المهارات تنبئ بالقدرة على التكيف مثل الاستدلال والكفاءة الذاتية ." [27] إذ أن بناء هذه المهارات يتطلب أسسا قوية لرأس المال البشري المستدام والتعلم مدى الحياة؛ لذلك يشكل التعليم في الوقت الراهن رافعة آمنة لتحقيق تلك التنمية –خاصة في ضوء تسارع العولمة وتطور التكنولوجيا– ولأنه يهيأ الأطفال اليوم ليكونوا بالغين مسؤولين بعد فترة إذ:" سيكون الأطفال الذين يلجون المدرسة في 2019 أفرادا بالغين في سنة 2030 وتستطيع المدرسة أن تحضرهم لوظائف غير موجودة الآن، وتكنولوجيات مازالت لم تخترع بعد. " [28]

ولأنه في الوقت الراهن:" يحتاج كل بلد حول العالم الى نظام مدرسي عالي الجودة وشامل وعادل يدعم الشباب لتطوير المعارف والمهارات والقيم للعيش والعمل في ظل اقتصاد معولم، والمساهمة المسؤولة في التنمية المستدامة محليا وعالميا على حد سواء" [29] لذلك بدلت المدرسة في بلدنا منذ مطلع الألفية الثالثة جهودا جبارة لضمان التحاق جميع الأطفال في سن التمدرس بمقاعدها، وأعطت أولوية كبيرة لتعليم النشء من منطلق أن هذا الأخير هو مرآة تطلعات المجتمع ومحرك تنميته العلمية

وتطوره الحضاري، وهو حق أساسي للإنسان في الحياة ودافع أساسي للتحول الاجتماعي والتفتح، وهو داعم رئيسي للتنمية البشرية المستدامة:التي اقرها تقرير اليونسكو في سنة 2016 حول رصد التعليم في العالم بعنوان "التعليم من اجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع " خاصة في جانب تمدرس الأفراد عبر العالم واستفادتهم من حقهم في التعليم والتحاقهم بمقاعد الدراسة إلى مستويات عليا إذ:" سيتحقق التعليم الابتدائي للجميع في سنة 2042 وإتمام مرحلة التعليم الثانوي للجميع في سنة 2059 وإتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي للجميع في سنة 2084." [30] و تم تأكيد على العمل عليه في المنتدى العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2015:" بضمان تربية مدمجة ومنصفة ذات نوعية، وتعلم مدى الحياة للجميع في آفاق 2030." [31] .

شهدت السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية سريعة وانفجار معلوماتي مذهل وديناميكية اقتصادية كبيرة وحركية مجتمعية معقدة، تعرضت المجتمعات والبلدان والشعوب في ضوئها لتغييرات متسارعة غيرت جذريا وجه العصر الحالي إذ أعادت هذه التغييرات:"تشكيل المهارات اللازمة للعمل: فالطلب على المهارات الأقل تقدما والتي يمكن استبدالها بالتكنولوجيا آخذة في الانخفاض، وفي الوقت نفسه يرتفع الطلب على المهارات المعرفية المتقدمة، وكذلك المهارات الاجتماعية السلوكية، ومجموعة المهارات المرتبطة بزيادة القدرة على التكيف." [32] بسبب ذلك وُسم هذا العصر بعصر العولمة وعصر مجتمع المعرفة وعصر المجتمع الإنساني الخامس وعصر الثورة الصناعية الرابعة وغيرها، وكان ذلك بفعل التطور الهائل للعقل البشري والتقدم المطرد للتفكير الإنساني الذي تصنعه المدرسة لذلك تعيش المدرسة في العالم عموما وفي بلادنا على وجه الخصوص: مخاض تحولات علمية عميقة وتبدلات اجتماعية محمومة وتغيرات تكنولوجية عظيمة إذ:"تتسم تغيرات عالم اليوم بسَويات جديدة من التعقيد والتناقض، وتولد هذه التغيرات توترات ينتظر من التربية والتعليم أن تهيأ لها الأفراد والجماعات من خلال تزويدهم بالمقدرة على التكيف والاستجابة ." [33]

لجميع الأطفال في سن التمدرس طبقا لتعهدات دول وحكومات العالم في منتدى التربية العالمي في مؤتمر دكار سنة 2000 بضمان التعليم للجميع بحلول2015 بأن تُوَسعت:" إلى حد كبير فرص انتفاع الأطفال والشباب والكبار بالتعليم بحلول 2015 فقد تبنى المشاركون تصورا شاملا للتعليم يؤكد أهميته في كل مراحل العمر، ويشدد على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة للوصول، إلى الفئات الأفقر والأضعف والأشد حرمانا في المجتمع . " [34] يستند إلى حقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1948: " بأن لكل شخص حق في التعليم وأعادت المؤتمرات الدولية والنصوص الصادرة التأكيد على هذا الهدف وسعت إلى تحقيقه، وعقد المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع للتأكيد على انه: ينبغي تمكين كل شخص طفلا أو يافعا أو راشدا من الإفادة والاستفادة من الفرص التعليمية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم " [35] فشرعت المدرسة في إدراج تجديدات في جوانبها الهيكلية و التنظيمية و بعض جوانبها الوظيفية و الأدائية للاستجابة للمطالب المجتمعية وتحقيقا لمبدأ الإنصاف أمام الجميع للاستفادة من التعليم لبلوغ مستويات متقدمة في متابعة التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.

1.5حقوق الطفل في التعليم في إعلان جومتيين (Jomtien) تيلاند/1990:

تسعى المدرسة في السنوات الأخيرة لحجز مكانها في صدارة مؤسسات قيادة التنمية البشرية المستدامة، التي أقرتها الأمم المتحدة منذ عام 1990 للتنمية البشرية والتقدم الإنساني لأفاق 2030 باعتماد: الحكامة الرشيدة والإدارة الراقية والأداء المتميز والكفاءة العالية و النجاعة الخالصة والمردودية النوعية لعملها ونشاطها، حيث تطالبها المجتمعات بتوفير احتياجات التعلم الأساسية، التي أشار إليها الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع (جومتيين/تيلاند/1990) والمتمثلة في أدوات التعلم الأساسية (القرائية والتعبير الشفهي ومهارات الحساب وحل المسائل) ومضامين التعلم الأساسية ومحتويات الاكتساب القاعدية (كالمعارف والمهارات والقيم والمواقف) التي يحتاج إليها البشر لتأمين بقائه، وتطوير قدراتهم الشخصية والعيش بكرامة والمشاركة في التنمية وتحسين جودة ونوعية حياتهم والعمل على اتخاذ قرارات مستنيرة ومواصلة عملية التعلم . " [36]

لهذا السبب الرئيسي انعقد المؤتمر العالمي حول التربية للجميع في **جومتيين** تايلاند/عام 1990 وقد أكد المشاركون فيه على جملة من الحقائق، ومنها:

1 التربية حق أساسي لجميع الناس، رجالاً ونساء، في كل الأعمار وفي كل أرجاء العالم.

2 التربية يمكن أن تعين على ضمان إيجاد عالم أكثر أمناً وصحة ورخاء وسلامة بيئة، وان تسهم في الوقت نفسه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي إحلال التسامح والتعاون الدولي.

3 التربية شرط أساسي، وإن لم تكن شرطاً كافياً، لتحسين حالة الفرد والمجتمع.

4 للمعرفة التقليدية والتراث الثقافي المحلي قيمتها وصلاحيتها وأنه يمكن الاعتماد عليها في تعريف التنمية والنهوض بها.

5 التربية المتوافرة حاليا تنطوي بصورة عامة على نقص خطير، وانه يجب العمل على زيادة ملاءمتها وتحسين نوعيتها مع إتاحة الانتفاع بها للجميع.

6 التربية الأساسية ضرورة لتدعيم المستويات العليا من التعليم وتعزيز الثقافة والقدرات العلمية والتكنولوجية وبالتالي لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس.

7 الحاجة إلى أن نقدم للأجيال الحالية والمقبلة رؤية موسعة والتزاما متجددا بالتربية الأساسية لمجابهة هذا التحدي بكامل حجمه وتعقيده

2.5 حقوق الطفل في التعليم في إعلان دكار(Dakar) السينغال/2000:

اقر مؤتمر دكار بالسينغال عام 2000 مجموعة من الأهداف لتحقيق مطلب التعليم للجميع ، بتوفير الدول المشاركة التمدرس لجميع المواطنين، وتمكين الأطفال من الحصول على الأقل على تعليم ابتدائي جيد و مجاني والزامي بحلول عام 2015؛ وكانت أهم الأهداف المتفق عليها تتمثل فيما يلي:

-الهدف 1 توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.

-الهدف 2 العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول عل تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال التعليم مع التركيز -بوجه عام- على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات العرقية.

-الهدف 3 ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين، من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

-الهدف 4 تحقيق تحسين نسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

-الهدف 5 إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكاملة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

-الهدف 6 تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز، بتحقيق جميع الدراسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

كما حدد المؤتمر الأهداف الإنمائية للألفية وصادق عليها المشاركون لتحقيقها في غضون 15 سنة (أي في غضون عام 2015) ومنها:

-الهدف 2 تحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وضمان تمكن الأطفال في كل مكان -سواء الذكور أو الإناث- من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2000.

-الهدف 3 تعزيز المساواة في الجندر وتمكين المرأة وإزالة التفاوت في الجندر في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم -في موعد- لا يتجاوز عام 2015 (أهداف التعليم للجميع في إطار التنمية المستدامة) .

3.5 حقوق الطفل في التعليم في إعلان جونز هوبكينز(Johns-Hopkins) و–م–ا/2013:

بدأت جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 العمل على وضع مشروع الحماية بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بالجامعة، بالاشتراك مع المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، لصياغة قانون نموذجي لحماية الطفل يهدف إلى حماية الأطفال من جميع أشكال الإهمال والإيذاء وإساءة المعاملة والاستغلال؛ ووضعت الجامعة فعليا في عام 2013 القانون النموذجي لحماية الطفل تحت مسمى أفضل ممارسات حماية الأطفال من الإهمال والإيذاء وإساءة المعاملة والاستغلال وذلك: " استنادا للقانون النموذجي والمعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال حماية الطفل، واستنادا لتدابير الحماية التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكولين الاختياريين لعام 2000، وأكدت على حماية حقوق الطفل في التعليم."[37] لذلك أشارت المادة 30 المتعلقة بالمدرسة والتدريب المهني في الفصل الرابع حماية الأطفال في الأسرة والمجتمع انه:

1 يحظر حرمان الطفل من حقه في التعليم.

2 يجب أن تتعاون وكالة حماية الطفل ولجان حماية الطفل مع المؤسسات التعليمية في تطوير المناهج التي تحفز النمو البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي المتناغم للطفل من أجل تحقيق كامل إمكاناته من خلال ما يلي:

1.2 وجود تعليم قائم على الاهتمام بمصالح الطفل ومواهبه الفردية و يشمل توفير الظروف الخاصة للارتقاء بالأطفال المعاقين والأطفال الذين يتمتعون بمواهب نادرة أو قدرات فائقة.

2.2 وجود تعليم من شأنه توفير الظروف لتنمية شخصية الطفل وتأهيله ليتحمل المسؤولية في الحياة.

3.2 وجود تعليم من شأنه تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للطفل والآخرين وللبيئة الطبيعية.

3 يجب حماية الأطفال المترددين على المدرسة أو المؤسسات التعليمية أو المهنية الأخرى أو رياض الأطفال أو الحضانات من الإيذاء البدني أو النفسي أو الاعتداء الجنسي أو العنف أو الإذلال أو الاستغلال من قبل الموظفين بالمدرسة أو زملاء الدراسة، وبصفة خاصة:

1.3 لا يجوز لجميع الأفراد ذوي الصلة بالمدرسة استخدام العقاب البدني بالمخالفة للمادة 13 من هذا القانون، وينبغي أن تعتمد أساليب المحافظة على الانضباط والنظام على الاحترام المتبادل والعدل.

2.3 ينبغي ألا تشجع التعليمات على الكراهية أو العنف أو التعصب أو التمييز.

4.5 حقوق الطفل في التعليم في إعلان انشيون (Incheon) كوريا/2015:

نظمت اليونسكو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج لأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:المنتدى العالمي للتربية لعام 2015 في إنشيون بجمهورية كوريا في الفترة الممتدة من 19 إلى 22 أيار/ مايو 2015 وحضره أكثر من 1600 مشاركا من 160 بلدا، منهم أكثر من 120 مشاركا من الوزراء، وحضره –أيضا– رؤساء الوكالات والمسؤولين في المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، وممثلي المجتمع المدني والمعلمين والشباب والقطاع الخاص، وتوج باعتماد إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام 2030 الذي يضع رؤية جديدة للتعليم للسنوات التعليم بحلول عام 2030 الخمس عشرة سنة المقبلة، في إطار حق ضمان التعليم للجميع.

يرتكز "إعلان إنشيون" على مبادئ الحركة العالمية للتعليم للجميع، التي أُطلقت في "جومتيين" بتايلاند عام 1990 وفي دكار بالسنغال عام 2000 وسيطبَّق من خلال "إطار التعليم 2030 للعمل"

وهو خارطة طريق للحكومات يُزمع اعتمادها في نهاية ذلك العام؛ ووصفت المديرة العامة لليونيسكو، إيرينا بوكوفا –وفقاً للبيان– الإعلان بـــ" الخطوة الهائلة للأمام " لافتةً إلى أنه: " يبرِز تصميمنا على ضمان اكتساب كل الأطفال والشباب المعارف

والمهارات التي يحتاجون إليها للعيش بكرامة وتحقيق كامل إمكاناتهم والإسهام في تقدم مجتمعاتهم بوصفهم مواطنين عالميين. ويشجع الإعلان الحكومات على تزويد الناس بفرص التعلم مدى الحياة، ليتمكنوا من مواصلة تطوير معارفهم وتنمية مهاراتهم، ويؤكد أن التعليم هو السبيل لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في العالم. " [38] كما أكد المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، أنتوني ليك، أنه : " إذا أريد لهذا الجيل من الأطفال أن يضع حداً في المستقبل لأوجه الظلم واللامساواة التي يعانيها العالم اليوم، علينا أن نؤمّن فرصاً عادلة للتعليم لجميع الأطفال، ويجب أن يُجسّد ذلك رؤيتنا والتزامنا المشتركين". [39]

لذلك يلح الهدف 4 للتنمية المستدامة على:" ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع. " [40] ويتمفصل هذا الهدف كالأتي :

-الهدف 1.4 ضمان ان يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي الى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة بحلول عام 2030.

-الهدف 2.4 ضمان ان تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي، حتى كونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

-الهدف 3.4 ضمان تكافؤ فرص النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول عام 2030.

-الهدف 4.4 تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين : تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل، ولشغل وظائف الأعمال الحرة بحلول عام 2030.

4.5 حقوق الطفل في التعليم في القانون التوجيهي للتربية الوطنية/الجزائر/2008:

لقد صادقت الجزائر في 19 ديسمبر 1992 (حسب الجريدة الرسمية رقم 91) على اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

20 نوفمبر1989 كما صادقت الجزائر على الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1990 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-242 المؤرخ في 8 جويلية 2003(الجريدة الرسمية عدد 41 سنة 2003) و صادقت –أيضا- بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 06-229 المؤرخ في 2 سبتمبر 2006 (الجريدة الرسميةعدد55) على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل؛ بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية المعتمد بنيويورك في 25 ماي 2000 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة حتى 1 فبراير 2002. وفي هذا الإطار يؤكد توماس دافين ممثل الأمم المتحدة للطفولة – يونيسف- في الجزائر على انه :" خلال 25 سنة الماضية شهدت الجزائر العديد من المعارك من اجل: حقوق الأطفال والتي ساهمت في تحقيق العديد من الانجازات الهامة، التي اصبحت تمثل لآن نماذج في جميع أنحاء التراب الوطني، اكثر من 98 % من الأطفال الجزائريين يلتحقون بالمدراس الابتدائية (في إطار التعليم الإلزامي). [41]"

بناء على ذلك وطبقا لحقوق الطفل في التعليم، أقرت الجزائر القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 – 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: " بضمان الحق لجميع الأطفال في التعليم ومجانية التعليم والطابع الإلزامي للتعليم الأساسي الذي يمتد إلى غاية سن 16 سنة، ودور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للاستفادة من التعليم والإنصاف ومواصلة الدراسة أو التكوين بعد التعليم الأساسي."[42] وسعت إليها التجديدات المدرسية منذ 2003: " بتحسين نسب النجاح في الامتحانات المدرسية إلى بين 70 % و 80 % ودعم الإرشاد المدرسي والإعلام بخصوص المنافذ وفرص الشغل، وتعميم التربية التحضيرية و تحسين تجانس معايير التمدرس بين ولايات القطر الوطني، والتقليص المعتبر للتسرب المدرسي خلال التمدرس، بتوصيل 90 % من دفعة السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الرابعة متوسط، وضمان تساوي نسبة التمدرس والالتحاق بالمدرسة بين البنات والبنين في افاق 2015." [43] لتحقيق التربية المدمجة القائمة على الإنصاف والعدل.

فالنسبة للتعليم الابتدائي فحسب التشريع الجزائري أكدت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بمناسبة الاحتفال بالذكرى 25 لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989: "إن التعليم الابتدائي إلزامي ومجانية التعليم تخضع للشروط المنصوص عليها قانونيا، يجب على الدولة توفير التعليم المجاني والإلزامي حتى سن 16 سنة، وتمنح مكافأة دراسية تقدر ب 300 دج كدعم مادي للأطفال لشراء اللوازم المدرسية " [44] ونفس الشيء فيما يتعلق بالتعليم التحضيري، فحسب اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي تؤكد في المادة رقم 3/18 وبناء على التدابير المناسبة تخصص الدول الاطراف الذين يعملون أوليائهم مصالح " حضانة " وحسب التشريع الجزائري الذي يؤكد على أن: " كل طفل عمره 5 سنوات لديه الحق في التعليم التحضيري في المدارس، من اجل تعليم تحضيري ودعم اجتماعي وتعليمي، لهدف تطوير الشخصية والتعود على الحياة الاجتماعية ." [45]

لذلك أعطت بلادنا منذ سنة 1962 لتربية الأطفال وتفتيحهم عناية كاملة، ولتعليم الشباب وتكوينه أولوية ثابتة في سياستها التنموية، وكرست الموارد المالية والمادية الضرورية لفتح أبواب المدرسة أمام جميع الأطفال في سن التمدرس الإلزامي؛ فشهدت المدرسة تطورا مطردا: " فاكثر من عشرة ملامين من الجزائريين يذهبون حاليا إلى المدرسة، بنسبة قدرها 28 % من عدد السكان وأكثر من خمس ميزانية الدولة بنسبة 7.5 % من الدخل الإجمالي الداخلي –PIB– مخصص للتربية والتكوين، وخلال الفترة بين 1984و2013 تضاعفت أرقام المتمدرسين من 1.5 مليون الى 10.10 مليون كما أن المصاريف المحصصة للتربية انتقلت من 20 مليار دج إلى 1260 مليار دج خلال العشرية الأخيرة، وشكل تحسين نوعية التربية الاهتمام الرئيسي والأساسي."[46]

6. حقوق الطفل في التعليم في ظل واقعية الممارسات التطبيقية:

دأبت منظمة اليونسكو على إصدار تقرير سنوي لرصد التعليم في العالم، والقيام بتقييم الوضع الميداني لنسبة التقدم في انجاز أهداف ضمان حق التعليم للجميع، الذي حفلت به ديباجات المنتديات العالمية والمؤتمرات الدولية المنظمة في نهاية القرن

العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، لتحقيق الرؤية الجديدة للتعليم في العالم بحلول عام 2030 وقد بينت هذه التقارير أن الهوة مازالت عميقة بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، ففي آخر تقرير أصدرته اليونسكو لعام 2020 لرصد التعليم في العالم: تحت عنوان" التعليم الشامل للجميع :الجميع بلا استثناء"، تشير فيه إلى أنّ نسبة البلدان التي تمتلك قوانين لضمان التعليم الشامل للجميع لا تتجاوز الـــ 10% من دول العالم في الفترة الراهنة ." [47] حيث يستمر الإقصاء والتهميش والاستبعاد لفئات من الأطفال من المدارس إذ " إنّ التقرير الصادر هذا العام هو النسخة السنوية الرابعة من التقرير العالمي لرصد التعليم والتقدم المحرز في 209 دول بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي حددتها الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 . "[48] ويشير ذات التقرير في هذا الصدد إلى: " أنّ 258 مليون طفل وشاب تعرضوا للإقصاء الكلي عن التعليم، مُحيلاً السبب في هذا إلى الفقر في المقام الأول، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط يعدّ احتمال إتمام الناشئين الذين ينحدرون من الـــ 20 %من الأسر الأكثر ثراء للمرحلة الثانوية الدنيا أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنةً بأقرانهم من الأسر الفقيرةً. " [49]

وعلى الصعيد العالمي وفقاً لهذه المؤشرات:" كان هناك في عام 2014 حوالي 263 مليون طفل غير ملتحقين بالمدرسة – بما في ذلك 61 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية و 60 مليون مراهق في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و 142مليون شاب في سن المرحلة العليا من التعليم الثانوي، و إفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة التي بها أكبر نسبة من الأطفال خارج المدرسة31 مليون نسمة بنسبة 52 من المجموع، والمراهقين خارج المدرسة 24 مليون نسمة بنسبة 39% وجنوب آسيا هي المنطقة التي بها أكبر نسبة من الشباب خارج المدرسة في عمر المرحلة العليا من التعليم الثانوي 69 مليون نسمة بنسبة 48 %." [50] وإذا كان هدف توفير التعليم العالمي الجديد: " يعني أن كل طفل– بغض النظر عن ظروف ولادته –سيكون لديه فرصة لاكتساب المعرفة القيمة والمهارات والمواقف التي يمكن أن تحسن من نوعية حياته من حيث التوقعات الشخصية ، والمدنية، والاجتماعية والمتعلقة بالتوظيف، ولكن

حجم التحدي واضح، ففي الوقت الحالي هناك 263 مليون طفل ومراهق مستبعدون من التعليم الابتدائي والثانوي وغير قادرين على اكتساب المهارات والقدرات ذات الصلة بالحياة والعمل." [51]

أعلنت منظمة اليونيسكو في ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم الشامل للجميع لعام 2020 أنه: " في جميع البلدان –باستثناء– البلدان المرتفعة الدخل في أوروبا وأمريكا الشمالية، يكمل 08 % فقط من أفقر الشباب مرحلة التعليم الثانوي: مقابل كل 100 من الشباب الأثرياء، وفي 20 بلد على الأقل –يقع معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء: من الصعب أن يكمل أي من الشبات الفقيرات –في المناطق الريفية– مرحلة التعليم الثانوي. " [52] وقد أشار كلارك هيلين (Clark.Hélène) في ذات الملخص إلي انه إذا كان التعليم الشامل يعني: " أن يشعر الفرد بالتقدير والاحترام وان يكون لديه إحساس واضح بالانتماء، بيد أن ثمة عقبات عديدة تعترض هذا الوضع المثالي ومنها: التمييز والأفكار النمطية والاغتراب الذي يستبعد الكثيرين، وتتشابه آليات الاستبعاد هذه في جوهرها –بغض النظر– عن العوامل المرتبطة بالجنس والموقع والثروة والإعاقة والعرق واللغة والهجرة والنزوح والميل الجنسي والدين، وغيرها من المواقف المعقدة. " [53]

أكد ليك انطوني (Like.Antoni) المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسف في مداخلته في المنتدى العالمي للتربية لعام 2015 أن: " التعليم هو السبيل إلى تمكين كل طفل في التمتع بحياة أفضل، وهو الأساس الذي يقوم عليه كل مجتمع قوي، لكن مازال عدد هائل من الاطفال بدون تعليم، ويتطلب تحقيق أهدافنا الإنمائية التحاق جميع الأطفال بالمدارس وتمكينهم جمعيا من التعلم." [54] وكان هناك: " في عام 2015 هناك ما يقارب 59 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم، لا يزالون خارج المدرسة، أكثر من نصفهم من الفتيات، وان الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال المحرومين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، في هذه البلدان أن الذهاب إلى المدرسة –في حد ذاته هو التحدي."[56]

رغم مثالية أهداف:" بلوغ العالم في مجمله هدف التكافؤ بين الجنسين ولكن ليس بعد على مستوى التعليم الثالث، وليس هو نفس الحال في الجهات والبلدان ولدى أصناف الدخل؛ هناك فقط 66 % من البلدان بلغ فيها معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، و43 % في الطور الأول من التعليم الثانوي و25 % في الطور الثاني من التعليم الثانوي (ما يعادل التعليم الثانوي في النظام التعليمي الجزائري). " [57]

ولكن رغم تأكيد هذه المبادئ والسعي لتحقيق هذه الأهداف وتقديم هذه المجهودات مازال العالم بعيدا: " على ضمان لكل الأطفال ولكل المراهقين ولكل الشباب –مهما كان جنسهم– إمكانية التسجيل في المدرسة، ففي سنة 2015 كان هناك 264 طفلا في سن التسجيل في المدرسة لم يتمدرسوا كما أن معدل التمدرس لم يتطور منذ 2008 في التعليم الابتدائي، ومنذ 2012 في الطور الأول من التعليم الثانوي ومنذ2013 في الطور الثاني من التعليم الثانوي . " [58]

خاتمة:

أوضحت تقارير المنظمات الكونية المهتمة بحقوق الطفل –عموما– وحق الطفل في التعليم –خصوصا، والمُعَدة خلال 15 سنة الأخيرة (من عام 2000الى عام 2015) إن الأهداف الإنمائية التي تم التوافق عليها في ملتقيات المنتديات العالمية، والأهداف المستقبلية التي تم تكريسها في اتفاقيات الإعلانات الدولية، والتي كان على رأسها حق التعليم للجميع في إطار التنمية المستدامة، أنها لم تلبى ولم تطبق كما كان مأمولا من واضعيها، وأنها كانت عرضة للانتهاك بسب الفقر والاستبعاد والتميز الجنسي والعرقي والحرب، وقد فاقمت الوضعية الوبائية التي اجتاحت العالم مند عام 2019 من مشكلة حرمان الكثير من الأطفال من حق التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، والذي وضعت كأهداف رئيسية قابلة للتحقيق –تباعا– بحلول عام 2015 إلى غاية حلول 2030 رغم أن الجهود المبذولة والمجهودات المقدمة من جميع الأطراف لم تتوقف، إذ" لم تكن ضرورة جعل التعليم حقاً عالمياً وأمراً واقعاً للجميع حاسمةً إلى الحد الذي بلغته الآن؛ إذ لا ينفك عالمنا السريع التغير يواجه تحديات كبيرة –ابتداءً من الابتكارات التكنولوجية الكاسحة ووصولاً إلى تغير المناخ والنزاعات

والتنقل القسري للناس والتعصب والكراهية – تفاقم أوجه عدم المساواة وتسفر عن عواقب سيلازمنا أثرها عقودا، وقد أظهرت جائحة كوفيد 19 – أوجه عدم المساواة هذه وهشاشة مجتمعاتنا بصورة أوضح وعمّقتها .وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية الآن أكثر مما كان علينا في أي وقت مضى لدعم أكثر المشتركة للخطر." [59]

رغم ذلك فان المعاينة المقامة تبين أن الوضعية ما زلت مازالت إلى اليوم كارثية فيما يتعلق بحق الأطفال في التعليم، إذ: " يوجد في عالمنا اليوم 264 طفل وشاب لا يذهبون إلى المدرسة، وهذا فشل وخلل لا بد لنا من استدراكه ومعالجته معا، لأن التعليم مسؤولية مشتركة والتقدم على هذا الطريق لا يصبح مستداما إلا من خلال تضافر الجهود والعمل المشترك." [60] لذلك أكدت المديرة العامة لليونسكو أودري أزولاي في هذا السياق، أنه:" لا بدّ من السعي إلى تشييد منظومة تعليميّة تتسم بقدر أكبر من الشمول من أجل مواكبة تحديات العصر، و أنّ جائحة –كوفيد 19 أضفت أهميّة قصوى على ضرورة إعادة التفكير في مستقبل التعليم، لا سيما بعدما أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وسلطت الضوء عليها ومن هنا فإنّ التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة سيعرقل تقدم المجتمعات ونهضتها .[61] " لذلك أكدت اليونيسكو كقائدة للمجموعة في تحقيق التعليم كحق لجميع الأطفال في العالم " أنها تضع موضع التنفيذ أجندة التربية 2030، وتذكر على أن التربية هي أولويتها المطلقة ." [62]

المراجع

1 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020) مبادئ توجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الانتيرنات ، منشورات ITU .

2 اليونسكو (2017) التقرير العالمي حول رصد التعليم في العالم ، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا .

4 المنجد في اللغة العربية المعاصرة (2013) معجم في اللغة العربية الحديثة، دار المشرق بيروت، لبنان.

5 مصطفى.إبراهيم والزيات.احمد حسن (1985) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

6 عمر.احمد مختار (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

7 ابن منظور.أبو الفضل محمد بن مكرم (1414ه) لسان العرب، دار صادر، بيروت ، لبنان.

8 Le petit Larousse Illustré (2017) La Référence de la langue Française, Ed : Polina, Paris, France,.

9 Le petit Robert Illustré (2017) Le dictionnaire de Référence Pour Tous, Edition : Polina, Paris, France,.

10 ديدان.ميلود (بدون سنة نشر) حقوق الطفل (وثيقة تتضمن الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر، بخصوص حقوق الأطفال) دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء ، الجزائر.

11 اليونيسيف (2019) (نسخة موجهة للأطفال) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة ، يونيسيف لكل طفل 75 باريس ، فرنسا

12 جامعة جونز.هوبيكيز(2013) القانون النموذجي لحماية الطفل : أفضل الممارسات، حماية الأطفال من الإهمال والإيذاء وإساءة المعاملة والاستغلال، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية .

13 محديد.محمد (2013) حقوق الطفل وحمايتها في التشريع الجزائري، في مجلة: التراث، العدد العاشر، السنة 2013 جامعة الجلفة، الجزائر.

14 وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 La convention relative au droit de l’enfant-CDE@25- الجزائر. .

15 اتفاقية حقوق الطفل (1998) البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، منظمة الأمم المتحدة.

16 United Nations (2015) International convention : civil and political rights.

17 UNICEF (2016) Rapport international sur l’éducation,

18 اليونسكو(2019) التقرير العالمي لرصد التعليم، بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا .

19 كاميلا.كروسو (2015) في الحملة العالمية للتعليم 2015 دروس من التعليم للجميع (EFA) والاهداف الانمائية للألفية الثالثة 2015–2030 تقرير IBIS .

20 اليونيسكو (2015) في الحملة العالمية للتعليم 2015 دروس من التعليم للجميع (EFA) والاهداف الانمائية للألفية الثالثة 2015–2030 تقرير IBIS .

21 البنك العالمي(2019) التقرير الرئيسي لمجموعة البنك الدولي ، الطبيعة المتغيرة للعمل ، نشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية .

22 OCDI (2018) Le futur de l'éducation et des compétences : Projet Education 2030 (The futur we want) direction de l'éducation et des compétences de L'OCDE, Paris, France.

23 دوغلاس .س و هاسلر. ب (2016) المهارات الاساسية للتعلم والعمل والمجتمع في :الانفتاح على عالم من الإمكانات، م ث ب (British council) ن تشومات ، المملكة المتحدة .

24 اليونيسكو(2016) التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من اجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.

25 Irina Bokova (2016) UNESCO (2016) La contribution au développement durable à l'horizon 2030, Ed SREEIP Paris, France

26 اليونسكو (2015) إعادة التفكير في التربية والتعليم :نحو صالح مشترك عالمي؟ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع منشورات اليونسكو ، باريس ، فرنسا.

27 ماتسورا.كويشيرو (2008) هل سنحقق هذا الهدف ؟ توطئة: في التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم للجميع بحلول عام 2015 منشورات اليونسكو Rotilito lombarda Spa باريس، فرنسا .

28 اليونسكو (1998) التعليم للجميع الأوضاع والاتجاهات 1998 الفرص الضائعة عندما تفشل المدارس في أداء رسالتها، اعادة الصفوف والتسرب، غرافوبرينت، باريس، فرنسا.

29 اليونسكو(2009) أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم ،التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.
30 ايرينا.بوكوفا (2018) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم 2018/2017 المساءلة في مجال التعليم ، الوفاء بتعهداتنا، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.
31 انطويني.ليك (2015) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم: إعلان انشيون وإطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من اهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم الجيد والمنصف والشامل للجميع، مايو 2015 منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.
32 اليونيسكو (2015) التقرير العالمي لرصد التعليم: اعلان انشيون واطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم الجيد والمنصف والشامل للجميع، مايو 2015 منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص20.
33 توماس.دافين (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 -CDE@25– La convention relative au droit de l'enfant الجزائر .
34 وزارة التربية الوطنية (2008) القانون التوجيهي للتربية الوطنية: رقم 08–04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 في النشرة الرسمية للتربية الوطنية: عدد خاص، فيفري 2008، نشر وطبع ONDP، الجزائر.
35 وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 La convention relative au droit de l'enfant-CDE@25– الجزائر.
36 اليونيسكو (2020) التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.
37 اليونيسكو (2016) التقرير العالمي لرصد التعليم ، التعليم من اجل البشر والكوكب : خلق مستقبل مستدام للجميع ، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا .

54 انطويني.ليك (2015) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم: إعلان انشيون وإطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم الجيد والمنصف والشامل للجميع ، مايو 2015 منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا.

38 UNICEF (2011)15 minutes pour comprendre : Le droit à l'éducation, My UNICEF de France, Paris, France.

39 UNESCO (2018) (United nations girls' éducation initiative) Rapport mondial de suivi sur l'éducation, Résumé sur l'égalité des genres, Ed UNESCO, Paris, France.

40 اودي.اوزولاي(2020) اليونيسكو، في ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم الشامل للجميع، الجميع بدون استثناء ، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا.

41 UNISCO & Commission nationale Française pour L' UNISCO (2020) Les chaires UNISCO en France, Edition 2020, Paris , France.

الهوامش:

1 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020) مبادئ توجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الانترنات، منشورات ITU ص VI.

2 اليونسكو (2017) التقرير العالمي حول رصد التعليم في العالم، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 06

3 اليونسكو (2017) التقرير العالمي حول رصد التعليم في العالم، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .07

4 المنجد في اللغة العربية المعاصرة (2013) معجم في اللغة العربية الحديثة، دار المشرق بيروت، لبنان، ص .912

5 مصطفى.ابراهيم والزيات.احمد حسن (1985) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ص 560

6 عمر.احمد مختار (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص .1405

7 ابن منظور.ابوالفضل محمد بن مكرم (1414ه) لسان العرب، دار صادر، بيروت ، لبنان، ص .401

8 Le petit Larousse Illustré (2017) La Référence de la langue Française, Ed : Polina, Paris, France, p434.

9 Le petit Robert Illustré (2017) Le dictionnaire de Référence Pour Tous, Edition : Polina, Paris, France, p652.

10 ديدان.ميلود (بدون سنة نشر) حقوق الطفل (وثيقة تتضمن الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر، بخصوص حقوق الاطفال) دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر ، ص .07

11 اليونيسيف (2019) (نسخة موجهة للأطفال) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، يونيسيف لكل طفل 75 باريس، فرنسا.

12 جامعة جونز.هوبيكيز(2013) القانون النموذجي لحماية الطفل: أفضل الممارسات، حماية الأطفال من الإهمال والإيذاء وإساءة المعاملة والاستغلال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 09

13 محديد.محمد (2013) حقوق الطفل وحمايتها في التشريع الجزائري، في مجلة: التراث، العدد العاشر، السنة 2013 جامعة الجلفة، الجزائر، ص 72.

14 وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2015) دليل حقوق الطفل ، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 La convention relative CDE@25–au droit de l’enfant- الجزائر ، ص 13 .

15 المنجد في اللغة العربية المعاصرة (2013) معجم في اللغة العربية الحديثة، دار المشرق بيروت، لبنان ، ص.912

16 Le petit Larousse Illustré (2017) La Référence de la langue Française, Ed : Polina, Paris, France, p399.

17 Le petit Robert Illustré (2017) Le dictionnaire de Référence Pour Tous, Edition : Polina, Paris, France, p598.

18 اليونيسيف (2019) (نسخة موجهة للأطفال) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، يونيسيف لكل طفل 75 باريس، فرنسا.

19 اتفاقية حقوق الطفل (1998) البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، منظمة الأمم المتحدة.

20United Nations (2015) International convention : civil and political rights.

21 UNICEF (2016) Rapport international sur l'éducation, p1

22 اليونيسيف (2019) (نسخة موجهة للأطفال) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، يونيسيف لكل طفل 75 باريس ، فرنسا.

23 اليونيسيف (2019) (نسخة موجهة للأطفال) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، يونيسيف لكل طفل 75 باريس، فرنسا.

24 اليونسكو(2019) التقرير العالمي لرصد التعليم، بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .04

25 كاميلا.كروسو (2015) في الحملة العالمية للتعليم 2015 دروس من التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2015–2030 تقرير IBIS ، ص .02

26 اليونيسكو (2015) في الحملة العالمية للتعليم 2015 دروس من التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2015–2030 تقرير IBIS.

27 البنك العالمي(2019) التقرير الرئيسي لمجموعة البنك الدولي ، الطبيعة المتغيرة للعمل، نشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص83.

28 OCDI (2018) Le futur de l'éducation et des compétences : Projet Education 2030 (The futur we want) direction de l'éducation et des compétences de L'OCDE, Paris, France. p 13.

29 دوغلاس .س و هاسلر. ب (2016) المهارات الأساسية للتعلم والعمل والمجتمع في : الانفتاح على عالم من الإمكانات، م ث ب (British council) ن تشوما ر، المملكة المتحدة، ص 04.

30 اليونيسكو(2016) التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من اجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص XVII.

31 Irina Bokova (2016) UNESCO (2016) La contribution au développement durable à l'horizon 2030, Ed SREEIP Paris, France pI.

32 البنك العالمي(2019) التقرير الرئيسي لمجموعة البنك الدولي، الطبيعة المتغيرة للعمل، نشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 06.

33 اليونسكو (2015) إعادة التفكير في التربية والتعليم:نحو صالح مشترك عالمي؟ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا، ص 09.

34 ماتسورا.كويشيرو (2008) هل سنحقق هذا الهدف ؟ توطئة: في التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم للجميع بحلول عام 2015 منشورات اليونسكو Rotilito lombarda Spa باريس، فرنسا ص 01 .

35 اليونسكو (1998) التعليم للجميع الأوضاع والاتجاهات 1998 الفرص الضائعة عندما تفشل المدارس في أداء رسالتها، إعادة الصفوف والتسرب، غرافوبرينت، باريس، فرنسا، ص .07

36 اليونسكو(2009) أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا ، ص .407

37 جامعة جونز.هوبيكيز(2013) القانون النموذجي لحماية الطفل: أفضل الممارسات، حماية الأطفال من الإهمال والإيذاء وإساءة المعاملة والاستغلال، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، ص .09

38 ايرينا.بوكوفا (2018) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم 2018/2017 المساءلة في مجال التعليم، الوفاء بتعهداتنا، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 01

39 انطويني.ليك (2015) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم: إعلان انشيون وإطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم

الجيد والمنصف والشامل للجميع، مايو 2015 منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 12.

40 اليونيسكو (2015) التقرير العالمي لرصد التعليم: إعلان انشيون واطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم الجيد والمنصف والشامل للجميع، مايو 2015 منشورات اليونيسكو، باريس، فرنس ، ص.20

41 توماس.دافين (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 -La convention relative au droit de l'enfant – CDE@25 الجزائر، ص .06

42 وزارة التربية الوطنية (2008) القانون التوجيهي للتربية الوطنية: رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 في النشرة الرسمية للتربية الوطنية: عدد خاص، فيفري 2008، نشر وطبع ONDP، الجزائر، ص .18

43 وزارة التربية الوطنية (2008) القانون التوجيهي للتربية الوطنية: رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 في النشرة الرسمية للتربية الوطنية : عدد خاص، فيفري 2008، نشر وطبع ONDP، الجزائر، ص .02

44 وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 La convention relative au droit de l'enfant-CDE@25 الجزائر، ص .23

45 وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2015) دليل حقوق الطفل، الذكرى 25 للاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل 1989 La convention relative au droit de l'enfant-CDE@25 الجزائر، ص .24

46 Ministère de L'education nationale & UNICEF (2016) p1 .

47 اليونيسكو (2020) التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا ، ص 01 .

48 اليونيسكو (2020) التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .01

49 اليونيسكو (2020) التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 01 .

50 اليونيسكو (2016) التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من اجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 182.

51 اليونيسكو (2016) التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من اجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 162.

52 اليونيسكو (2020) التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .10

53 كلارك.هلين (2020) في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص 09

54 انطويني.ليك (2015) اليونيسكو، في التقرير العالمي لرصد التعليم : اعلان انشيون وإطار العمل، لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعلم الجيد والمنصف والشامل للجميع، مايو 2015 منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا، ص .12

55 ايرينا.بوكوفا (2017) اليونسكو، التقرير العالمي حول رصد التعليم، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .05

56 UNICEF (2011)15 minutes pour comprendre : Le droit à l'éducation, My UNICEF de France, Paris, France, p 02.

57 UNESCO (2018) (United nations girls' éducation initiative) Rapport mondial de suivi sur l'éducation, Résumé sur l'égalité des genres, Ed UNESCO, Paris, France p11

58 UNESCO (2018) (United nations girls' éducation initiative) Rapport mondial de suivi sur l'éducation, Résumé sur l'égalité des genres, Ed UNESCO, Paris, France p11.

59 اودي.اوزولاي(2020) اليونيسكو، في ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم الشامل للجميع، الجميع بدون استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .07

60 ايرينا.بوكوفا (2017) اليونسكو، التقرير العالمي حول رصد التعليم، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .05

61 اودي.اوزولاي (2020) اليونيسكو، في ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم الشامل للجميع، الجميع بدون استثناء، منشورات اليونيسكو، باريس، فرنسا، ص .07

62 UNISCO & Commission nationale Française pour L' UNISCO (2020) Les chaires UNISCO en France, Edition 2020, Paris , France.